(MIJ) 2022, Vol. No. 8, Jan-Dec **e-ISSN: 2454-924X; p-ISSN: 2454-8103**

The Role of Foreign Investment in Achieving Sustainable Development in the Basra Marshes (Futuristic Insight)

Nisreen Ghali Qasem
Middle Technical University, Technical College of Management, Baghdad, Iraq

دور الاستثمار الاجنبي في تحقيق التنمية المستدامة لاهوار البصرة (رؤية مستقبلية)

م. د نسرين غالي قاسم
الجامعة التقنية الوسطى
الكلية التقنية الادارية_ بغداد

ABSTRACT:

The research aims to give a role and importance to foreign investment in the development of the marshes in a sustainable manner, as these sites are an important resource and an alternative to oil and an important source for reviving the tourism sector, especially in Basra Governorate, as well as attracting foreign investments, whether individuals or companies, and thus setting a clear and future vision for the development of the marshes through The elements of tourist attractions because of their return to the province's revenues and placing these revenues in the province's budget to form a simple part and assistant to the rentier resource. Foreign investment in the marshes, which leads to reducing unemployment and finding a new resource for the province as an alternative to oil.

Keywords: *foreign investment, sustainable development, the marshes*

المستخلص :

يهدف البحث الى اعطاء دور واهمية للاستثمار الاجنبي في تنمية الاهوار وبشكل مستدام لما لهذه المواقع مورد مهم وبديلاً للنفط ومصدر مهم لانعاش القطاع السياحي وخاصة في في محافظة البصرة ،وكذلك جذب الاستثمارات الاجنبية سواء كانت افراد او شركات ،وبالتالي وضع رؤية واضحة ومستقبلية لتنمية الاهوار عن طريق مقومات الجذب السياحي لما لها من مردود لايرادات المحافظة ووضع هذه الايرادات في ميزانية المحافظة لتشكل جزء بسيط ومساعد للمورد الريعي ، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات ابرزها ضرورة تطبيق القوانين والتعليمات التي تتيح للاستثمار الاجنبي من تنمية الاهوار اما اهم **التوصيات** التي خرج بها البحث فكانت فسح المجال للاستثمار الاجنبي في الاستثمار بالاهوار مما يؤدي الى تقليل البطالة وايجاد مورد جديد للمحافظة بديلاً عن النفط .

المفاتيح الرئيسة للبحث : الاستثمار الأجنبي – التنمية المستدامة – الأهوار

(MIJ) 2022, Vol. No. 8, Jan-Dec **e-ISSN: 2454-924X; p-ISSN: 2454-8103**

مقدمة Introduction:

تعد الاهوار بيئة مائية مميزة توفر موردا سياحيا يدر ارباحا ضخمة اذا احسن استخدامه والتخطيط له لا سيما ان الوقت الحاضر يستدعي تنوعا في مصادر الدخل المحلي بعد انخفاض اسعار النفط والاعتماد على مصدر دخل واحد يعد كارثة اقتصادية ,فالتنمية المستدامة لاهوار العراق تسعى للحفاظ على بيئة الاهوار من التدهور البيئي وصيانة النظام الايكولوجي والتنوع البايولوجي فيه بما يضمن صيانة الموارد الطبيعية المختلفة حاليا وديمومة بقائها للاجيال القادمة وبيئة الاهوار العراقية هي بيئة متميزة بسطح منبسط تتخللها المنخفضات التي تمثل الاراضي العميقة من الاهوار والتي تنصرف اليها المياه لتغذيها هيدرولوجيا)من نهري دجلة والفرات(بفعل عامل انحدار الارض وفي المواسم الجافة تزود بالمياه عن طريق المياه الجوفية ,وتتميز بتربة خصبة وبمناخ بارد ممطر ورطب شتاء وحار جاف صيفا مما يسمح ذلك بتنوع احيائي مميز لبيئة الاهوار من نباتات مختلفة كالقصب والبردي والجولان ..والحيوانات والاسماك والروبيان والطيور المختلفة، كما وتعد الاهوار محطات طبيعية لاستيطان الكثير من انواع الطيور المهاجرة ,لذا فهذه الاهوار تمثل منجما طبيعيا غنيا بالموارد الطبيعية فنباتات القصب مثلا مادة خام لصناعة سكر القصب ويستخدم كمادة اولية لصناعة بيوت القصب في الاهوار وصناعة الكراسي والاسرة ونبات البردي يستخدم كمادة اولية لصناعة الورق ,وهذه النباتات تعد مصدرا لعلف حيوانات الرعي في المنطقة ,والتربة الخصبة الملائمة لانتاج افخر انواع الرز العراقي صنف العنبر وغيرها من المحاصيل الزراعية التي تدر دخلا كبيرا لسكان الاهوار الذي يعاني البطالة وتتيح مياه الاهوار الاستفادة من الثروة السمكية لتغطية حاجة سكان المنطقة فضلا عن تربية الجاموس وحيوانات الرعي الاخرى والتنوع الاحيائي للحيوانات والطيور المختلفة، ومن الطبيعي ان لا يخلو هذا الأمر من عمليات إلحاق الأذى بالبيئة الطبيعية من خلال الممارسات الفجة التي يقوم بها اغلب أفراد المجتمع الأهواري للحصول على مصادر رزقهم .ومثال على ذلك عمليات الصيد الجائر للأسماك والطيور ، فضلا عن السياسات الخاطئة والمدمرة والمتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة في عام 1921م تجاه الأهوار ، لاسيما مع بداية العقد السابع من القرن العشرين وما تلاه ، والتي ساهمت بشكل سريع وملحوظ في تدهور بيئة الأهوار .وقد عدت تقييمات الظروف البيئية أن تحطيم مناطق الأهوار هو احد أهم الكوارث البيئة والإنسانية التي واجهت وتواجه المجتمع العراقي كما أشارت لذلك تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومبادرة تقييم احتياجات إعادة بناء العراق التي قامت بها الأمم المتحدة والبنك الدولي مما يتطلب جهدا وطنيا حقيقيا يعمل على النهوض بواقع الأهوار وإدامتها.

وهنا لابد من إيجاد وسائل جاده من بينها تحفيز الاستثمار الاجنبي لتطوير وتنمية بيئة الاهوار.

: منهجية البحث

اولا– اهمية البحث :ايجاد رؤية مستقبلية لتنمية الأهوار واستدامتها من خلال وضع استراتيجية لدور الاستثمار الاجنبي في تنمية الاهوار وعلى ان تنفذ هذه الاستراتيجية لمدة عشر سنوات وبعدها يتم تطوير هذه الاستراتيجة وفق المنظور الواقعي للأهوار.

ثانيا– مشكلة البحث :

تتبلور المشكلة الأساسية في موضوع الاستثمار الأجنبي في مدى قدرة الدولة المضيفة للاستثمار من توفير المستلزمات المطلوبة والامتيازات المشجعة على استقطاب المستثمرين لاسيما وان دول العالم عامة والدول النامية على وجه الخصوص باتت تتسابق في تقديم الامتيازات لتشجيع المستثمرين للقدوم اليها .عليه فان توفير البيئة الاقتصادية المواتية اضافة الى تقديم المزايا الضريبية والكمركية والمؤسسية امرا ليس سهلا يمكن بموجبه اقناع المستثمر الاجنبي للاستثمار في الدولة .والعراق باعتباره واحدا من الدول النامية يعاني من جملة من المشكلات التي عليه تجاوزها من اجل جذب الاستثمار الاجنبي لغرض تنمية وتطوير الاهوار، فهل يكفي صدور تشريع خاص بالاستثمار يتناول الجوانب المطلوبة لاستقطاب المستثمرين ام ينبغي ان يصاحبه مجموعة من الاجراءات التي تصاحب هذا التشريع ويأتي في مقدمتها حسن الادارة والقضاء على الفساد اضافة الى توفير المناخ الملائم الذي يسهل ممارسة المستثمر لدوره بحرية وامان خاصة ان الأهوار عانت من اهمال ونسيان من قبل الحكومة المحلية وعلى مدى أكثر من اربعة عشر عاماً وعدم دخول المستثمرين لغرض تطوير واستثمار المشاريع السياحية وتحقيق التنمية المستدامة للاهوار .

ثالثا– فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها لا يوجد دور للاستثمار الأجنبي في تنمية المشاريع السياحية وتنمية واستدامة الأهوار والاعتماد فقط على الدور الضعيف للقطاع الحكومي ، فهل يحقق الاستثمار الاجنبي الدور الكبير في تنمية وتطوير الاهوار وبكل مقوماته عما كانت عليه ؟

رابعا–هدف البحث :

1– اعطاء دور كبير للاستثمار الاجنبي مما يخلق فرص عمل للعاطلين وتشغيل الايدي العاملة من ابناء المحافظة وبالتالي يعد مورداً مهماً للمحافظة ومساعد للمورد النفطي ومعززا لمسار التنمية المستدامة.

2– ايجاد ستراتيجية مستقبلية لهذه الاهوار لتحقيق مورد بديل للنفط في هذه المحافظة تعتمد عليه البصرة ، ولاسيما بعد الانخفاض الكبير لاسعار النفط من عام 2014.

3– بيان النسبة التي تشكلها الاهوار من ايرادات في الموازنة .

خامسا– حدود البحث :فقد شملت البعد الزمني وهو من 2003 الى 2016 وكذلك البعد المكاني وهو محافظة البصرة فقط .

سادسا– هيكلية البحث :فقد تكونت من ثلاث مباحث فتضمن المبحث الاول كل ما يخص الاستثمار الاجنبي من حيث المفهوم والاهمية والسلبيات اما المبحث الثاني تناول التنمية المستدامة ومفهوم الاهوار والتحديات

التي تواجهه الأهوار اما المبحث الثالث فاحتوى على الجانب العملي التحليلي بالاضافة الى)رؤية مستقبلية لتنمية الأهوار واستدامتها(.

المبحث الاول :الاستثمار الأجنبي

أولا:- مفهوم الاستثمار الأجنبي

(OECD)ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (FMI) يعرف صندوق النقد الدولي

الاستثمار الأجنبي المباشر على انه :نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما)المستثمر المباشر (على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر)مؤسسة الاستثمار المباشر (و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.( )ان الاستثمار الأجنبي المباشر مهم جدا وله دور أساسي في تنمية اقتصاديات الدول النامية وذلك من خلال إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا. وهو من أكثر الأشكال شيوعا في الدول النامية، حيث يشارك المستثمر المحلي – الخاص أو الحكومي أو الاثنين معا– المستثمر الأجنبي من ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه، وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة، وعن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي عن تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها من تأميم ومصادره وخلافه، فضلا الاقتصاد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تبدو من خلال آثاره)على الدولة المضيفة له، إذ يوفر العديد من المزايا التي لا يمكن للمصادر المالية الدولية الأخرى توفيرها مثل):

- أنه وسيلة أكثر أمانا للتمويل إذا ما قورنت بالقروض الثابتة.
- كما أنه يمثل أسهل وسيلة وطريقة أكثر فاعلية في الحصول على تكنولوجيا متقدمة.
- يؤدي إلى خلق فرص وظيفية ورفع مهارات العمال وفتح أسواق جديدة للتصدير.
- قد يساهم في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدرتها الإنتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية إذا ما تهيأت الظروف لتحقيق ذلك.

ثانيا :محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها بيئات حيث تصنف إلى بيئات سياسية واقتصادية وبيئات قانونية وتشريعية وبيئات إدارية( ).

– البيئة السياسية :يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث ان للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد.

– البيئة الاقتصادية :إن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار، حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير ، إلا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة ،كما أن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلابد أن يصاحب هده الموارد توفر حوافز مثل :مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي ، معدل الدخل الفردي، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق" ".إضافة إلى توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذب للاستثمار مثل الطرق، خدمات الكهرباء ، الاتصالات، فالدول التي تتوفر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار

– البيئة القانونية والتشريعية :تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل :مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها

– البيئة الإدارية :يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية

ثالثاً:– أهمية الاستثمار الاجنبي في البلد المضيف

تسعى مختلف الدول، المتقدمة و النامية، إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر .و قد أصبحت تتنافس عليه حتى تلك الدول التي اتخذت موقفا معاديا لهذا النوع من الاستثمار خلال العقود السابقة و يعود هذا إلى أسباب عديدة تتنوع بتنوع الدول و اختلاف أوضاعها خصوصا الاقتصادية منها .و فيما يلي عرض موجز لأهم الأسباب الدافعة إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مركزين أساسا على دوافع الدول النامية( ) .

1 – سد فجوة الادخار الاستثمار :عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية، و منها الاستثمار الأجنبي المباشر و الإعانات و المنح و القرض

الخارجية .غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة، و لها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها؛ الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض الخارجي .و أمام تراجع الإعانات و المنح الخارجية و خضوعها للاعتبارات السياسية و انطوائها على بعض الشروط التي يراها البلد المستلم للإعانة غير عادلة و ابتزازية، صار الاستثمار الأجنبي المباشر من أحسن المصادر المالية الأجنبية .نظرا لعدم تضمنه الشروط غير المرغوبة المصاحبة لبعض الإعانات الأجنبية، و خلوه من العيوب التي ينطوي عليها الاقتراض الخارجي، و يفترض أن يصحب الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق العملات الأجنبية إلى البلد المضيف له مكملا الادخار المحلي لتمويل خطط التنمية التي تضعها الحكومات، و المتضمنة انجاز استثمارات متنوعة في مختلف القطاعات خصوصا الاقتصادية منها .

2 – تحسين وضعية ميزان المدفوعات :تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته في الأجل القصير و المتوسط و الطويل .و يفضل الاستثمار الأجنبي المباشر على غيره من مصادر التمويل الأجنبية للمزايا التالية :

أ– لا يلزم الاستثمار الأجنبي المباشر البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلا إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي أرباحا .عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو ايجابية نتائجها .

ب – يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف عندما يتبنى هذا الأخير استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير .كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني البلد المذكور استراتيجية الإنتاج من أجل إحلال الواردات .و في كلتا الاستراتيجيتين يكون الأثر إيجابي على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار و من ثم على ميزان مدفوعاته

ج– هناك بعض المشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى معدات و تجهيزات تستورد من الخارج الشيء الذي يكلف البلد المعني مدفوعات بالعملات الأجنبية النادرة أو غير المتوفرة بالحجم الكافي؛ و دخول الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى توفير هذه العملات الأجنبية لاستيراد المعدات و التجهيزات المعنية و/أو يورد هذه الأخيرة بذاتها، و من ثم يعفي جزئيا البلد المضيف له من بعض المدفوعات الخارجية .

3 – زيادة التراكم في الرأسمال الثابت و الإنتاج الوطني :ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات و مشاريع استثمارية جديدة، و بالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية .الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار .و هو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي و منه المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي .و هذا الأخير سينعكس أثره الايجابي على تحسين رفاهية المجتمع الذي يستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر .و هو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية باختلاف مدارسها .

4 – الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية :تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المربحة ذات مردودية عالية، و تجتنب تمويل المشاريع غير المربحة أو المفلسة .بينما القروض و الإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة أو تستغل في غير أغراضها الأولية .لهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية في التوجيه والاستخدام التي لا يمكن لبقية المصادر المالية الأجنبية المذكورة سابقا تحقيقها

5 – الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية :تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن و الأراضي الزراعية الشاسعة و المياه الجوفية ...الخ .غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقات الإنتاجية، و من ثم إمكانية استغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية المذكورة سابقا و التي يتوفر عليها البلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار .

6 – تخفيض مستوى البطالة :من المعلوم أن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى يد عاملة، و بالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة تؤدي إلى التخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف للاستثمار .خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية .هذا علاوة على دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية .

7 – نقل التكنولوجيا الحديثة :تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي و تسريع وتيرته .و الطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا و بأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها و العمل على تطويعها و توطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي .و هذا ما يمكن أن يحدث من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول المت قدمة اتجاه الدول الأقل تقدما و النامية .حيث من المفترض أن يجلب معه هذا الاستثمار الفن الإنتاجي الحديث و طرقه التقنية المتطورة و نظم التسيير المتقدمة و المهارات الإدارية و المالية و التسويقية المعاصرة ...الخ علاوة عن مساهمته في تكوين العمال و المسيرين و المسؤولين المحليين من خلال توظيف هؤلاء في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر أو من خلال أثر المحاكاة بين هذا الأخير و المؤسسات المحلية للبلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار؛ كما يساهم في تنمية أعمال البحث و التطوير( ) .

رابعا :سلبيات الاستثمار الأجنبي :

بالرغم من المزايا والفوائد المشجعة للاستثمار الاجنبي الا انه يعاني من مجوعة من السلبيات ابرزها هي الآتي( ):

1 – ان اهداف المساهم الاجنبي هو في الواقع تحقيق اقصى قدر ممكن من الأرباح وبالتالي الحصول على اكبر معدل عائد استثماري وليس المساهمة في تنمية وتطوير الاقتصاد المحلي بدرجة اساسية ، وقد يكون تحقيق هذا الهدف على حساب الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المحلية .

2 – ان التقنية المستخدمة في مثل هذه المشاركات او المساهمات واساليب الانتاج الفنية عادة ما تكون مصممة لتحقيق هدف تعظيم الربح وفقا لظروف اقتصاد متقدم وبالتالي قد لا تلاءم ظروف الاقتصاد النامي خاصة فيما يتعلق بتشغيل اليد العاملة ومن ثم فهي لا تحقق بعض مستهدفات التنمية المحلية .

3 – ان الاستثمارات او الشركات الدولية الكبيرة عادة تمتلك ادارات متطورة ومتخصصة)محترفة (لها القدرة على ان تفلت من الرقابة وتقوم بنشاطات غير مرغوب فيها او غير مناسبة لاولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما ان حجمها الضخم قد يمكنها من تكوين او تشكيل احتكارية معينة تسيطر بها على بعض مجالات الانتاج في الاقتصاد المحلي .

المبحث الثاني

التنمية المستدامة والاهوار)مفهومها والتحديات التي تواجهها(

اولا– التنمية المستدامة:

يقصد بالتنمية المستدامة هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى جانب الأبعاد الاقتصادية لحسن استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأفراد مع الاحتفاظ بحق الأجيال القادمة .ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي، وتتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل، وتُجرى التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسة هي النمو الاقتصادي وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة والتنمية الاجتماعية، اما أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية( )، بينما يمكن تلخيص أهم أهدافها فيما يلي:-( )

1) المياه :تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كافٍ من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية .وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والمشاريع الزراعية الصغيرة للأغلبية الفقيرة .وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجي

2) الغذاء :تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصديري .وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة

وضمان الأمن الغذائي المنزلي .وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

3) الصحة :تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل.

4) تهدف الاستدامة الاجتماعية فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.

5) تهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

ثانيا– الاهوار

الاهوار وتسمى ايضاً بالبطائح وهي عبارة عن مسطحات مائية شاسعة تقع في الاراضي المنخفضة للسهل الرسوبي التي تتسرب اليها المياه من الجداول والنهيرات التي يرتبط اغلبها بنهري دجلة والفرات وينبع بعضها من الاراضي الايرانية . ( )او هي ظاهرة من الظواهر الطبيعية المنتشرة على كوكبنا وتطلق على الاراضي المنخفضة التي تغطيها المياه في جميع ايام السنة او في بعضها . ( )ويشير مفهوم بيئة الأهوار إلى البيئة بجانبها)الطبيعي والاجتماعي (وكلا الجانبين يكمل بعضهما الأخر من ناحية التأثير المتبادل بين الإنسان والبيئة وأي كان نوع هذا التأثير المتبادل سواء كان سلباً أو إيجاباً فانه يشير إلى عملية التكيف التي يمارسها الإنسان مع البيئة الطبيعية والتي تتخذ في الغالب عملية تطويع لها من خلال تكريس موجودات البيئة لصالح تحقيق أهداف الإنسان ومن الطبيعي ان لا يخلو هذا الأمر من عمليات إلحاق الأذى بالبيئة الطبيعية من خلال الممارسات الفجة التي يقوم بها اغلب أفراد المجتمع الأهواري للحصول على مصادر رزقهم ومثال على ذلك عمليات الصيد الجائر للأسماك والطيور فضلا عن السياسات الخاطئة والمدمرة والمتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة في عام)1921 (تجاه الأهوار لاسيما مع بداية العقد السابع من القرن العشرين وما تلاه والتي ساهمت بشكل سريع وملحوظ في تدهور بيئة الأهوار وقد عدت تقييمات الظروف البيئية أن تحطيم مناطق الأهوار هو احد أهم الكوارث البيئة والإنسانية التي واجهت وتواجه المجتمع العراقي كما أشارت لذلك تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومبادرة تقييم احتياجات إعادة بناء العراق التي قامت بها . ( )الأمم المتحدة والبنك الدولي مما يتطلب جهداً وطنياً عراقياً يعمل على النهوض بواقع الأهوار وإدامتها وقد تبنى المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة)اليونسكو (المنعقد في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1972 معاهدة حماية الموروث الحضاري والطبيعي التي تضمنت توصيات للتعاون الدولي في الحفاظ على المواقع ذات القيمة العالمية، باعتبارها ملكاً للأجيال المقبلة .ويبلغ عدد البلدان الموقعة عليها حاليا بلدا .وقد أدرجت في لائحة التراث العالمي مواقع متميزة من شتى أنحاء العالم، بينها مواقع عربية مهمة 192 لحقت بها أهوار العراق يوم 17 يوليو/ تموز 2016 .ويعني إدراج أي موقع في اللائحة أنه أصبح ضمن

المواقع الفريدة التي يجب الحفاظ عليها وإبعاد خطر اندثارها .ويتوقع من الجهات المسؤولة عن المناطق المدرجة توفير الظروف الملائمة للسياحة العالمية، فالإضافة الى التراث العالمي تشكل حافزا مهما في تشجيع السياح على التوجه إلى تلك المواقع من مختلف أنحاء العالم.

وتتولى منظمة اليونسكو مراقبة هذه المواقع وتنظيم زيارات لتقييم أوضاعها، وتصدر تحذيرات للجهات المسؤولة لإبعاد أي مخاطر تهددها .وفي حال عدم حصول تقدم في تصحيح الموقف يُقنع الخبراء، فمن الممكن أن يوضع الموقع في قائمة المواقع المهددة ، وفي حين يعد الانضمام للائحة اعترافا بالأهمية الفريدة للمواقع المشمولة، يبرز، في الوقت ذاته، المسؤولية عن حمايتها .لكن المنظمة تنظر إلى هذه المسؤولية باعتبارها مسؤولية مشتركة تتطلب تعاونا دوليا إذ "يتعين على المجتمع الدولي ككل المشاركة الجماعية في حماية التراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية المتميزة"، نظرا للتهديد الذي يمكن أن يتعرض له ذلك التراث.

وتقول مديرة المكتب الخاص بالعراق في المنظمة، لويس هاكستاوزن، في تصريح بعد صدور القرار، إنه يفتح آفاقا للتعاون الدولي من أجل حماية وإدارة مناطق الأهوار هذه ."وتتصدر قائمة المهمات مساهمة جميع الأطراف في إحياء المنطقة والحفاظ على طبيعتها وتزويدها بالخدمات التي قد تجعل منها مناطق جذب سياحي ،ووصفت منظمة اليونسكو منطقة الأهوار في العراق، لدى الإعلان عن إدراجها في قائمة التراث العالمي . ( ) بأنها "ملاذ تنوع بايولوجي وموقع تاريخي لمدن حضارة ما بين النهرين"، ولا شك أن أي منطقة تتضمن هذين العنصرين :عراقة التاريخ وغنى الطبيعة لا بد أن تكون استثنائية في أهميتها لتوضع ضمن كنوز العالم التي يصبح الحفاظ عليها وإدامتها من الأولويات .ووفق قرار المنظمة الذي أعلن في مدينة اسطنبول التركية، دخلت إلى لائحة التراث العالمي أربعة أهوار في جنوب العراق هي :الأهوار الوسطى وهور الحمّار الغربي، وهور الحمّار الشرقي وهور الحويزة التي تتوزع بين محافظات ذي قار وميسان والبصرة.وأضيفت للائحة أيضا ثلاثة مواقع لمدن سومرية هي :أور وأريدو قرب مدينة الناصرية مركز محافظة ذي قار وأوروك)الوركاء حاليا (في محافظة المثنى( ).

ثالثا–التحديات التي تواجه تنمية اهوار البصرة :

على الرغم من المزايا التي تحققها الاهوار للمحافظة الا انها تواجه بعض التحديات والعقبات التي من الممكن تعوق عمل الاهوار في المحافظة وبالتالي لم تحقق مردود مالي بالاضافة الى ذلك لم تحقق تنمية في القطاع السياحي بشكل خاص والقطاع الاقتصادي بشكل عام ، ومن ابرز هذه التحديات هي( ) :.

1– شحة المياه والجفاف .

2– غياب اتفاقيات تقاسم المياه مع الدول المجاورة .

3– النوعية المتردية للمياه في نهري دجلة والفرات نتيجة الملوثات الصناعية والصرف الصحي.

4- تسرب المياه المالحة لها من الخليج العربي وانعدام السياسات الفعالة من الحكومة المركزية والحكومة المحلية .

5- غياب التنسيق بينهما لادامة الاهوار والحفاظ عليها وتطويرها والنهوض بها .

6- اهمال الحكومة العراقية الحالية للاهوار وكذلك ضعف الدعم المالي والتخصيصات المالية لهذا الصرح السياحي .

المبحث الثالث :الجانب العملي

اولا- واقع الاهوار

تبلغ المساحة الكلية للاهوار تقريباً)9000-20000 (كم2 ويعد هور الحويزة اكبر هذه الاهوار ويمتد بين محافظتي البصرة وميسان)2.86 (الف كم2 فضلاً عن هور الحمار الذي يمتد بين محافظتي البصرة والناصرية بمساحة قدرها)2.44 (الف كم2 ، ومنذ مطلع الثمانيات شرعت الحكومة العراقية انذاك بتجفيف الاهوار وبررت ذلك على اساس استخدام المياه في غسيل الاراضي الزراعية من الملوحه المحصورة بين نهري دجلة والفرات والبالغة مساحتها)1.5 (مليون هكتار والتي تعاني من تملح شديد اذ ان)33 (%مهجورة ( )، مما ادى الى تغيير في ديموغرافية هذه المنطقة علماً ان عدد السكان فيها حوالي)220 (الف مواطن وهذا العمل ادى الى اختفاء)60 (%من المساكن الكلية لسكان الاهوار ، اذ قامت الحكومة العراقية السابقة بتخصيصات كبيرة من الميزانية ولسنوات عديدة من اجل اتمام هذه الخطة ، فقامت الحكومة العراقية السابقة بإنشاء انابيب تحت الاهوار بهدف ابقاء مياهها معزولة ومنع تدفق مياه نهر دجلة اليها ، الا ان الاراضي التي تم تجفيفها كانت اكثر عرضه للتصحر وهذا ما اكدته العديد من المنظمات الدولية داعمة رأيها بحجة ان الطبقة العلوية المرفوعة من التربة قد استعملت في بناء الدفان الترابية لقطع تدفق المياه بحجة انها طبقة مالحة لاتصلح للزراعة مما ادى الى كشف الطبقات الرخوة للهواء وتعرضها للتعرية الشديدة . ( )ويبلغ عدد قرى اهوار محافظة البصرة)103 (قرية ضمن مناطق المسحب وغرب الصلال من ناحية الهارثة والنصر والشافي في ناحية الدير ومناطق صلين ونهر صالح وهور زچري شرق نهر العز في قضاء المدينة وقرى العز والسويب في قضاء القرنة ، والجدول)1 (يبين التوزيع الجغرافي لمناطق قرى اهوار محافظة البصرة .

جدول)1(

التوزيع الجغرافي لمناطق قرى اهوار محافظة البصرة

ت	المنطقة الموقع في الوحدة الادارية	الموقع بالنسبة للاهوار
1-	قرى المسحب ناحية الهارثة	شرق هور الحمار
2-	قرى غرب الصلال ناحية الهارثة	جنوب هور الحمار

3- قرى الشافي ناحية الدير شرق هور الحمار

4- قرى النصر ناحية الدير شرق هور الحمار

5- صلين جنوب قضاء المدينة/ناحية طلحةشمال هور الحمار

6- نهر صالح مركز قضاء المدينة شمال هور الحمار

7- قرى باهله مركز قضاء المدينة شمال هور الحمار

8- هور زچري ناحية عز الدين قضاء المدينة جنوب الاهوار الوسطية

9- قرى غرب العز ناحية عز الدين قضاء المدينة غرب نهر العز

10- قرى شرق العز قضاء القرنة شرق نهر العز

11- قرى السويب قضاء القرنة هور الحويزة

المصدر : www.qendil.org .

ويتضح جدول)2 (ان مجموع مساحة الاهوار الدائمية في محافظة البصرة قبل التجفيف كانت)8900(كم2 وبنسبة)46.67 (%من مجموع مساحة محافظة البصرة البالغة)19070 (كم2 وانغمرت بالمياه بعد عام 2003 وبمساحة)4957 (كم2 وبنسبة)52.17 (%من مساحة الاهوار الدائمية ، اذ كانت مساحة الاهوار الدائمية في غرب القرنة)2400 (كم2 قبل التجفيف والمساحة المغمورة بعد عام 2003 وحتى عام 2015 (860) كم2، بينما كانت في هور الحمار)3000 (كم2 اذ تم تجفيف هذه المساحة بالكامل خلال المدة)1990-1997 (من خلال اقامة مشاريع النصر والشافي والغميج الاروائيه وبلغت المساحة المغمورة بالمياه بعد عام 2003 وحتى نهاية عام 2015)1600 (كم2 ، اما مجموع مساحة هور الحويزة)3500(كم2 انغمرت بالمياه وبعد التجفيف بمساحة)2100 (كم2 ، وجدول)2 (يبين مساحة الاهوار الدائمية من عام 1990 - 2015 في محافظة البصرة

جدول)2(

مساحة الاهوار الدائمية للمدة 1990-2015

الموقع	المساحة قبل التجفيف 1990-1997	المغمورة بالمياه 2003-2015	
اهوار غرب القرنة	2400	860	
هور الحمار	3000	1600	
هور الحويزة	3500	2100	
المجموع	8900	4560	

المصدر :اعداد الباحثة بالاعتماد على مركز انعاش الاهوار في محافظة البصرة ، 2015 .

شكل)1(

مساحة الاهوار الدائمية للمدة 1990- 2015

. المصدر :اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المتوفرة

ومن خلال جدول)3 (يتضح المساحة الكلية للاراضي المجففة في اهوار الشافي والنصر والعز . دونم والمساحة المتعاقد عليها)177265 (دونم في محافظة البصرة لعام 2015 (227000)

جدول)3(

مساحة الكلية للاراضي المجففة للمدة 1990-2015

الموقع	المساحة الكلية	الاراضي المنجز استصلاحها	الاراضي المتعاقد عليها	عدد العقود
الشافي	90000	86179	99212	2471
النصر	105000	92467	10739	2435
العز	32000	-	67314	3641
المجموع	227000	178646	177265	8547

. المصدر :مديرية زراعة محافظة البصرة ، 2015

شكل)2(

مساحة الكلية للاراضي المجففة للمدة 1990-2015

. المصدر :اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المتوفرة

اما مساحة الاراضي الزراعية)دونم (المتعاقد عليها في اهوار محافظة البصرة قبل التجفيف وحتى عام . اما الجدول)4 (يوضح مساحة الاراضي الزراعية ، 2015

جدول)4(

مساحة الاراضي الزراعية للمدة 1990-2015 اهوار محافظة البصرة

الموسم الزراعي	اهوار القرنة	المدينة	الدير	المجموع
1990-2002	174237	9841	78315	262393
2003-2015	127967	71642	35377	234986

. المصدر :مديرية زراعة محافظة البصرة ، 2017

شكل)3(

مساحة الاراضي الزراعية للمدة 1990–2017 اهوار محافظة البصرة

. المصدر :اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المتوفرة

ثانيا– تبني استراتيجية لتنمية الأهوار وتطوير عمل الاستثمار الاجنبي

إن الإستراتجية عنصر هام من عناصر التخطيط وتحقيق التنمية ,لذلك ان من أهم واجبات الحكومة على الاقل محاولة استعراض السياسات البديلة التي يمكن إتباعها في إي وقت لتحقيق الهدف المطلوب ,والمتمثلة بالتنسيق مع المستثمرين والذي يتميز بتوفر الخبرة الفنية والامكانات المادية ,وفي هذا البحث نحاول إن توجه الأنظار نحو أهمية وضع استراتيجية تعرف أهمية الاستثمار وتعزز دوره في تطوير وتنمية الاهوار وذلك من خلال الاعتماد على الاستثمار الاجنبي كاستراتيجية مكملة بل كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الوطنية للتنمية . في العراق والتي يجب ان تتبناها الحكومة ، وسنوضح منطلقات الاستراتيجية المتبناة واتجاهاتها الأساسية

1) تعزيز دور الاستثمار الأجنبي للاسهام في التنمية العمرانية والبناء التحتية

2) الاستراتيجية الترخيص للشركات والمستثمرين لبناء وتنمية البنى التحتية والمرافق العمرانية ذات التصنيف والنوعية العالية

3) الهدف تشجيع الاستثمار الاجنبي على الاسهام في تنمية البنى التحتية والعمرانية للتوسع في إقامة وبناء منشات الخدمات السياحية في منطقة الاهوار لزيادة الطاقة الإيوائية المتنوعة للمنشات الفندقية ذات التصنيف والنوعية العالية وكذلك المطاعم والأماكن الترفيهية والمرافق الأخرى وتقديم مستوى خدمات جيد يرتقي . بمستوى المجتمع

4) تعزيز دور الاستثمار الاجنبي في المحافظة على استدامة الموارد المائية

الاستراتيجية استدامة الموارد المائية للأهوار بوضع اليات محددة لاستخدام المياه وتجنب جفافها

الهدف العمل على استدامة مياه الاهوار وذلك عن طريق وضع اليات محددة لاستخدام المياه وتجنب جفافها . والعمل على وضع مذكرات تفاهم مع الدول التي تعد منبع نهري دجلة والفرات)تركيا وسوريا(

5) التنسيق مع المستثمرين لتنمية الموارد البشرية

الاستراتيجية بناء قدرات ومهارات الموارد البشرية عبر التعليم والتدريب والتأهيل لتوفير العامل المتميز . بالوعي والحاذق الماهر في أداء مهنته

الهدف ضرورة الاهتمام بتنمية العنصر البشري باعتباره الاداة الفعالة لتنمية الاهوار والمحافظة عليها واستدامتها وذلك عن طريق فتح اقسام خاصة في الجامعات تعنى بهذا المجال لغرض توفير مخرجات تسهم في المحافظة على الاهوار وتطويرها .

6) التنسيق بين الجهات الحكومية ذات العلاقة والمستثمرين الاجانب لنشر الوعي المجتمعي .

الاستراتيجية تنمية الوعي المجتمعي بأهمية الاهوار وضرورة المحافظة عليها بما يحقق تغيير المفاهيم والسلوكيات والممارسات الخاطئة تجاه بيئة الاهوار، وخلق بيئة ملائمة وصديقة للسياحة.

الهدف تنمية الوعي السياحي للمجتمع الأهواري للحفاظ على الموارد المائية وتوفير البيئة السياحية الملائمة والمناسبة من خلال نشر ثقافة حماية الاهوار مسؤولية المجتمع .بالاضافة الى تفعيل دور المؤسسات التعليمية والثقافية والإرشادية العامة والخاصة للحفاظ على الموارد السياحية وحمايتها.

7) التنسيق بين الجهات الحكومية والمستثمرين والجهات ذات العلاقة لتفعيل الجانب الامني وتشريع قانون لحماية بيئة الاهوار والمستثمر والسائح على حد سواء .

الاستراتيجية تشريع قانون يجذب المستثمر المحلي والأجنبي للاستثمار في منطقة الاهوار، وضمان توفر مناخ وبيئة امنة.

الهدف تظافر جميع الجهود للقطاعين الحكومي والخاص لتوفير الامن وتأسيس ما يسمى بشرطة حماية مناطق الاهوار وحماية المستثمرين والسائحين ، ومعاقبة الصيادين الذين يمارسون الصيد الجائر ضد الطيور والاسماك والحيوانات الاخرى.

الاستنتاجـــــات والتوصيـــــات

أولاً:- الاستنتاجـــــات

1- غياب الشروط اللازمة لتحقيق التنمية في منطقة الأهوار في ظل الاوضاع الراهنة بالعراق والتي تعيق جهود الحكومة في تحقيق اي نجاح يذكر في مجال دفع الاستثمار الاجنبي لزيادة فعاليته وانشطته في الامد القصير.

2- تعاني اهوار البصرة من الاهمال سواء من الجانب الحكومي المتمثل بالسياسات الخاطئة والمدمرة والمتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة والتي ساهمت بشكل سريع وملحوظ في تدهور بيئة الأهوار أو بالممارسات الخاطئة التي يقوم بها اغلب أفراد المجتمع الأهواري للحصول على مصادر رزقهم كعمليات الصيد الجائر للأسماك والطيور .

3- ان مجموع مساحة الاهوار الدائمية في محافظة البصرة قبل التجفيف كانت (8900 كم2) ، بينما انخفضت بشكل كبير الى (4560 كم2) .

ثانياً :- التوصيـــــات

1- من الضروري إقامة مناخ استثماري جديد نشط وفعال يدعم التنمية المستدامة ويعمل على تخفيض نسبة البطالة وتحسين مستويات المعيشة في المجتمع ، والتي يمكن تحقيقها من خلال حسن تنظيم الأسواق التنافسية وإفساح الطريق أمام الأعمال الحرة ودعمها.

2- ضرورة التنسيق بين الحكومة والمستثمرين لتحقيق التنمية المستدامة للاهوار والحفاظ عليها وتطويرها والنهوض بها بالاضافة الى تخصيص الأموال اللازمة للحفاظ عليها وتحويلها الى مناطق سياحية .

3- ضرورة وجود رقابة للحفاظ على بيئة الاهوار والثروة الحيوانية الموجودة واصدار تشريعات تتخذ ضد اي ممارسات عشوائية للصيد الجائر في المنطقة.

المصـــــــــــادر العربية :

1- احمد ، عبد الغفور ابراهيم ، (1999) ، الامن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية ، بغداد .

2- الراوي ، احمد عمر ، (2010)، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، دار الدكتور للعلوم الاقتصادية والادارية ، بغداد .

3- الزيدي ، كاظم عبد الامير محسن ، (2016) ، اهوار جنوب العراق بين الاستدامة والتحديات ، بيت الحكمة ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 2 .

4- العزاوي ، كريم عبيس، (2009)، واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية / بابل ، المجلد 322، العدد 1.

5- العنبكي ، عبد الحسين محمد ، (2009)، الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد . برنامج الامم المتحدة الانمائي .

6- حسيب ، بثينه ، (2006) ، الامن المائي وتأثيره على التنمية الزراعية في العراق ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد .

7- شبر، الهام خضير عباس، قاسم ، نسرين غالي، (2017) ، الخصخصة والتنمية السياحية (تحليل وتقييم ورؤية استراتيجية) ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان .

8- عبد الرزاق ، بان ، كامل سيف ، جواد ، سارة ، مراقبة التغيرات البيئية لاهوار العراق باستخدام طريقة تصنيف مطورة ، (2015)، المجلة العراقية للعلوم ، المجلد 56، العدد38 .

9- علي ، رحمن حسن، عبود ، جميلة سركي، (2013)، الاثار الاقتصادية الناجمة عن ازمة المياه في العراق والحلول الممكنة لها ، مجلة الكوت للدراسات الاقتصادية والادارية ، العدد الحادي عشر .

10- كريم ،علي خضير ، (2010)، الخصخصة وضرورات التحول إلى للاقتصاد العراقي ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 12 ، العدد2 .

11- مرجان ، ضياء رفيق ، محمد ، كريم هاني، (2012) ، التخطيط البيئي لانعاش هور السناف بمياه نهر المصب العام في محافظة ذي قار ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد 25.

12- محمد ، اسماء جاسم ، (2012)، دور القطاع الخاص في النهوض بالواقع الزراعي في العراق ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد الجزء الثاني ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية .

المصـــــــــــادر الاجنبية

1) EJa, E.I. and others (2011), the Role of private Sector Participation in Sustainable Tourism Development in Cross River State, Nigeria ,International Journal of Business and Social Science, Vol 2,No2,Fubreury.

المـــــواقع الالكترونية والوزارت والهيئات :

1- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، تقرير اهداف التنمية المستدامة 2018، احصاءات التنمية البرية.

2- وزارة التخطيط خطة التنمية الوطنية الشاملة للسنوات 2010-2014 لسنة 2009.

3- وزارة الموارد المائية ، مركز انعاش اهوار البصرة ، 2015 .

4- مديرية زراعة محافظة البصرة ، 2015 .

المواقـــــع الاجنبية :

1- www.qendil.org .

2- www .wasitnews.net.

3- www.bbc.com.

ARABIC SOURCES:

1- Ahmed, Abdul Ghafour Ibrahim, (1999), Food security in Iraq and its future requirements, Baghdad.

2- Al-Rawi, Ahmed Omar, (2010), Studies in the Iraqi Economy after 2003, Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, Dr.'s House for Economic and Administrative Sciences, Baghdad.

3- Al-Zaidi, Kazem Abdul-Amir Mohsen, (2016), the marshes of southern Iraq between sustainability and challenges, House of Wisdom, Journal of Economic Studies, No. 2.

4- Al-Azzawi, Karim Obeis, (2009), The reality of the Iraqi private sector and ways to advance it, Journal of the College of Administration and Economics for Economic Studies / Babylon, Volume 322, No. 1.

5- Al-Anbaki, Abdul-Hussein Muhammad, (2009), Economic Reform in Iraq: A Theorization of the Feasibility of Moving towards an Economy. United Nations Development Programme .

6- Haseeb, Buthaina, (2006), Water Security and its Impact on Agricultural Development in Iraq, Master Thesis, University of Baghdad, College of Administration and Economics.

7- Shober, Ilham Khudair Abbas, Qassem, Nasreen Ghali, (2017), Privatization and Tourism Development (Analysis, Evaluation and Strategic Vision), Dar Al-Ayyam for Publishing and Distribution, Amman.

8- Abdul-Razzaq, Ban, Kamel Seif, Jawad, Sarah, Monitoring the changes between the Iraqi Marshes using a developed classification method, (2015), the Iraqi Journal of Science, Vol. 56, No. 38.

9- Ali, Rahman Hassan, Abboud, Jamila Sarki, (2013), the economic effects of the water crisis in Iraq and possible solutions to it, Al-Kut Journal for Economic and Administrative Studies, No. 11.

10- Karim, Ali Khudair, (2010), Privatization and the Necessities of Transformation into the Iraqi Economy, Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences, Volume 12, Issue 2.

11- Marjan, Diaa Rafiq, Muhammad, Karim Hani, (2012), Environmental planning for the revival of the Sanaf Marsh with the waters of the public estuary river in Dhi Qar Governorate, Al-Matzar and Development Magazine, No. 25.

12- Muhammad, Asmaa Jassem, (2012), The Role of the Private Sector in Advancing the Agricultural Reality in Iraq, Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume Two, Special Issue of the College Conference.

FOREIGN SOURCES

1) EJa, E.I. and others (2011), the Role of private Sector Participation in Sustainable Tourism Development in Cross River State, Nigeria , International Journal of Business and Social Science, Vol 2, No 2, February.

WEBSITES, MINISTRIES AND AUTHORITIES:

1- Republic of Iraq, Ministry of Planning, Sustainable Development Goals Report 2018, Land Development Statistics.
2- The Ministry of Planning, the comprehensive national development plan for the years 2010-2014 for the year 2009.
3- Ministry of Water Resources, Basra Marshes Recovery Center, 2015.
4- Basra Governorate Agriculture Directorate, 2015.

FOREIGN WEBSITES:

1- www.qendil.org
2- www.wasitnews.net.
3- www.bbc.com.